

كان عطف الجاء الاستيعاب على الجاء العطفية والاولى للثنا سبب كمن مع وجودها كان الرفع هو المتعار لان  
اما لا يتبع الفعل بعد هذا لانها فالرفع ارفع من التصدير اذ كان كذلك تعارض الرفع لبيان المخرج احد  
للرفع والآخر للتصدير فخرج الرفع للاستلزام التصديري دون الرفع وانما عارضه بغير الظاهر لانها لو كان  
مع الظاهر كان التصدير هو المتعار نحو قوله زيداً واما عارضها فافترسه لان عطف الرفع كان الظاهر ارفع  
المتعار وهو بعيد لان العطف على التصدير والكسرة العطف لا يحتمل الصدوق والكذب عن تقدير التصدير  
لا يلزم الاضطرار للفعل التصديري وتقدير العطف بعد ما وكلها الكسرة في وقوع الظاهر المتعار وكذلك الرفع  
محمى بعد ذلك الذي تحت عطفه زيداً واذ عارضه الكسرة لان اولوية عطف الجاء على الجاء بالجملة الفعلية  
تعارضها بضرورة وقوع العطف بعد ذلك الذي تحت عطفه الرفع لعدم استلزام عطف الفعل بالجملة الفعلية  
التصديري معطوف على الجملة الرفعية ومحمى التصدير بعد فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو ما في  
زيد وعرو الكسرة لان عطف التصدير معطوف على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع بلزم عطف  
جملة اسيرة على جملة معطوف والاولى في ضلالتنا **سوقه** وبعده الرفع والاستفهام او يتخار  
التصدير والرفع والاستفهام مع جواز الرفع نحو زيداً فربما وما زيدا فربما فانه على تقدير الرفع  
كان الرفع والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير التصدير كان الرفع والاستفهام داخلين على العطف والترك  
ان دخولها على العطف اولى من دخولها على الاسم لكن الرفع بعد الاستفهامية اضعف من الرفع بعد التهمة  
لما ذكره باب الاستفهام وانما قائله والاستفهام احد ارفع الاسم الاستفهام لعدم ترتيب هذا الحكم  
على الاسم الاستفهام **قوله** واذا الشرطية وحيث ارفع ويجوز الرفع ويختار التصدير اذا الشرطية نحو  
اذ ارفع الرفع فافترسه وبعيد نحو ما في كسرة واما عارضها الرفع كان التصدير المتعار دون الرفع لانه  
على تقدير التصدير كان اذا وحيث معطوف على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانت مضافين على الجملة الاسمية و  
اختلفت في الجملة العطفية لوانها افاضتها على الجملة الاسمية لكونها ارفع من الشرطية وحيث عطفها بالمش  
بشرطها افاضتها على الشرطية لوانها افاضتها بالشرطية احد ارفع من الرفع عارضه فان الرفع هو  
المتخار بعد **قوله** وفي الامور التي ان يجوز الرفع ويختار التصدير لان عطف الرفع كان عطف الرفع ارفع من الرفع

والنهي

والنهي نحو زيداً لا تقرب لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والعطف في غير ارفع المبدأ وهو بعيد  
لان التصدير محتمل الصدوق والكسرة في الامر والنهي لا يحتمل ان الصدوق والكسرة وانما عارضها الرفع  
وهو ان يقال ان تقديره بغير متعار في ارفع او لا تقرب لانه على تقدير التصدير الرفع لا يلزم الاضطرار  
حد في الصدوق بغير بعيد **قوله** وعند ضوفه والتصدير بغير بعيد في الرفع ويختار التصدير فوق  
ليس المتعار بالضرورة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون التصدير صفة فلا يفيد معنى وهو مقصود وعلى  
تقدير التصدير لا يفيد الا معنى مقصود والكسرة انما كل شيء خلقناه بقدره فان معنى الرفع خلقنا كل  
شيء بقدره فاذا تصدير كل شيء كان تقديره ان خلقنا كل شيء بقدره فلم يقع الرفع مقصوداً من الالية واذا  
رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء متبداً وخلقناه بقدره كمنه من العطف والفاعل والمنفعل  
والجاء والمحمول على الرفع بانها غير كل شيء ولم يقع معنى مقصوداً من الالية واحتمل ان يكون كل شيء متبداً  
وخلقناه على حاله لانه صفة الشيء وتعداها على الجاء والمحمول في الرفع بانها غير كل شيء واراد باليتمس  
التصدير بالضرورة هذا الاحتمال ولم يفيد معنى مقصوداً من الالية لان معناه انما كل ما هو مخلوقنا هو  
بتقديره ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بعدد التصدير من الالية هو المتعار دون الاول  
كما ذكرنا واذا كان التصدير مقصوداً في الالية وهو المتعار من الالية والرفع بغير مقصود في الالية والرفع بغير  
التصدير اول بالضرورة **قوله** ويستوى الامر ان يمتلئ بقوامه وهو الكسرة والرفع والتصدير  
اعطوف على جملة ذات وهي اسرية وجعلها مشبهاً بقوامه وهو الكسرة لان الجاء الاولي ذات  
جبهته ارفع من كونها جملة بحميتها وهي الجملة الكبرى اعنى المتبداً والجزء الثاني كوزن جود فعلية والجملة  
الصفحة اعنى العطف والفاعل وهو قوامه مما عطفه بغيره على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية  
وهي الجملة الكبرى وتصديره وعلى تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهو الجملة الصفوة فان الرفع  
التصديري المعطوف عليه رجع الرفع بعدم وقوع الفاعل في الالية لان هذا المثال لم يستقم  
الامع تقديره اذ ارفع ذلك وهو ان يتعطف المعطوف ما يجتمع بينه المعطوف عليه **قوله**  
ويجيبان ويجيب التصدير والشرطية ان زيدا ارفع من كسرة وبعده والتخفيف نحو اذ زيداً ارفع من